الأنباء
الخميس 15 سبتمبر 2011

خلال ندوة أقامها الناشط السياسي طلال منيزل بعنوان «الـ 25 مليون من أين؟» مساء أمس الأول

نواب: على الحكومة الكشف عن المتورطين في الإيداعات المليونية أو المحاسبة

مسلم البراك متحدثا في الندوة

د.جمعان الحربش

طلال منيزل

د.وليد الطبطبائي

البراك: أعضاء باعوا ضمائرهم وتلاعبوا بضمائر الأمة

الحربش: البلد في انحدار منذ عام 2006

الطبطبائي: أمامنا ربيع عربي للتمسك بالدستور

طالب عدد من النواب المواطنين بالفزعة للكويت بعد ان ترددت الحكومة في الوقوف امام المتنفذين والفاسدين.

وأكدوا خلال الندوة التي أقامها الناشط السياسي م.طلال منيزل أمس وكانت بعنوان «الـ 25 مليون من أين؟ ولمن؟ ولماذا؟»، ان قضية الفضيحة المليونية ليست محصورة في المبلغ ومن أين فالجميع يعرف مصدرها.

وأشاروا الى ان هناك من النواب من باعوا ضمائرهم وتلاعبوا بضمائر الأمة، ولفتوا الى ان الحكومة تعمل على تمزيق الوحدة الوطنية وتقسيم المجتمع الكويتي الى طبقات وفئات حتى وصلت الكويت الى الانحدار.

في البداية قال النائب مسلم البراك ان عنوان الندوة مهم جدا وجميل وذكي، مشيرا الى ان القضية ليست محصورة في الـ 25 مليون دينار، موضحا ان كلمة «من أين؟» الجميع يعرف ذلك الشخص ومتأكد لو لم تعرفوه لوصفت لكم شكله.

أما «لمن؟» فهذا لا يحتاج الى تفكير هم الذين باعوا ضمائرهم وتلاعبوا بضمائر الأمة.

وأضاف البراك: اننا نحن أقسمنا أمام الله ثم أمامكم الا نفرط في إرادة الأمة وان نحافظ على الدستور.

وأشار البراك الى انه بعد أحداث ديوانية الحربش هناك نائبان تم ايداع مبلغين الأول 400 ألف دينار والثاني 450 ألف دينار لهما.

وبيّن ان جريدة «القبس» هي الجريدة التي أثارت هذه القضية، موضحا ان الحكومة لن تستطيع ان ترفع دعاوى على «القبس» لأن لديها معلومات ومستندات.

وأضاف ان بعض النواب دخلوا المجلس وهم فقراء، فهذا ليس عيبا، لافتا الى ان هناك نوابا قد تضخمت جيوبهم وأصبحوا يملكون العقارات والعمارات الاستثمارية.

وأوضح البراك ان احد المكاتب العقارية قد باع مجمعا تجاريا لأحد النواب نقدا.

وبيّن ان سمعة المواطن تباع بأرخص الأثمان، موضحا ان النائب الذي يقف مع رئيس الحكومة عليه ألف علامة استفهام، وعلى الناخبين الوعي بذلك.

وأكد ان الجيل الحالي عليه مسؤولية الحفاظ على أموال الأجيال المقبلة وخيرات البلد، مطالبا بأن تعيدوا صناعة هذا البلد من جديد، متسائلا: هل تمتلكون القدرة على معاقبة المفسدين وامام حكومة الانحدار السياسي الداخلي والخارجي.

مستغربا قيام رئيس الحكومة بالاعتذار لرئيس الوزراء العراقي عندما قام خفر السواحل بالقبض على العراقيين.

ولفت الى اننا امام حكومة تعمل على تمزيق الوحدة الوطنية وتقسيم المجتمع الكويتي الى طبقات وفئات وجابوا ساقط لاقط يضرب النسيج الكويتي، موضحا: نحن لا نحتاج الى ان نأخذ صك الوطنية من رئيس الوزراء، ولكن للأسف الشديد وصلت الكويت الى الانحدار من خلال وجود رئيس الحكومة الحالي.

وطالب البراك المواطنين بـ «الفزعة» ليس للنواب، وإنما لأجل الكويت، مشيرا الى انه في حال تغيرت نبرتنا فتأكدوا انه أصبحت هناك علاقة بيننا وبين الحكومة.

وبيّن البراك ان الرئيس مارس الهروب امام الاستجوابات من خلال الاستقالات او تحويلها لجلسات سرية.

وتساءل البراك: هل رأيتم الآن مشاريع تنموية خلال السنوات السابقة هذا يدل على فشل هذه الحكومة من خلال إدارة البلد.

وأضاف ان وزير التربية أمامه خيارين لا ثالث لهم إما إلغاء البونص والدفع بكادر المعلمين او يقدم استقالته.

وطالب البراك وزير المالية بأن يقدم كشفا تفصيليا عن كل السحوبات من فترة 2006/4/1 الى 2009/4/1 من مصاريف عامة وخاصة لديوان رئيس الحكومة.

من جهته، قال النائب جمعان الحربش ان البلد في انحدار منذ عام 2006 وتحول هذا الانحدار من مائل الى عمودي ومنذ السنوات السابقة يتم تمزيق المجتمع الكويتي وتحويله الى طبقات وفئات.

وأضاف الحربش انه خلال الفترة كانت خلافاتنا فقط تحت قبة عبدالله السالم وتم استخدام بعض القنوات الفضائية بأسلوب سيئ يسيء للنواب، حتى زاد عدد المصوتين على عدم التعاون مع رئيس الوزراء واستمراره في إدارة الحكومة، حتى وصلنا الى مرحلة التفكير في الاستقالة بعد ان عجزنا.

وتابع الحربش: ان المواطن اليوم لا قيمة له ولا ثمن، وحكومة اليوم خلقت شعبا فاسدا حتى تبقى هي، وأضاف: ان مبلغ 25 مليونا كان لنائبين، ولكن اليوم ازداد عدد النواب المحالين الى النيابة، وربما يكون المبلغ أكبر من 25 مليونا، وهذا الملف ما هو إلا فساد كبير، واليوم جاءت البنوك لتعلن عن هذه المبالغ لكي تحافظ على وجودها.

وأشار الحربش الى موظفي البنوك الصغار بأن عقوبة التستر وعدم الإبلاغ عن مثل هذه الحالات هي السجن 3 سنوات وغرامة مالية كبيرة، فلا تكونوا كبش فداء للآخرين، وبلّغوا عن كل نائب جاءكم لإيداع مبالغ مالية كبيرة، لافتا الى انه في حال تم التستر على هذه القضية فستوزع الأموال تحت قبة عبدالله السالم، وهذا الأمر لن نقبل به.

كما خاطب الحربش محافظ البنك المركزي قائلا: انت تملك صلاحيات كثيرة ولم تستخدمها.

وأوضح الحربش: قد تكون نية الحكومة التعديل في الدوائر وان لم يمر هذا التعديل عن طريق مجلس الأمة فسيكون مجلسا وطنيا وأدعو الكتل السياسية لعدم السماح بهذا الأمر.

وأشار الحربش الى انه متفائل بالشعب الكويتي الأمين في الوقوف ضد اي تجاوزات مالية او سرقة المال العام.

من جهته، ضرب النائب د.وليد الطبطبائي مثلا قال فيه: «ما شافوهم وهم يسرقون، شافوهم وهم يتقاسمون»، متسائلا: كيف تضخمت جيوب أعداد من النواب؟

وأضاف: نحن الآن أمام ربيع عربي لإعادة النظام المختطف في الكويت والتمسك بالدستور، لافتا الى ان الحكومة تنظر للمجلس، مع الأسف الشديد، على انه بقالة تفتحها متى تشاء وتغلقها متى تشاء.

مبينا ان هناك مجموعة من المشاريع تتم ترسيتها على بعض المسؤولين وهي تقدر بالملايين.

وأضاف الطبطبائي ان الطريقة والأسلوب التي تنتهجها الحكومة في شراء ولاءات قريبة لأسلوب الطاغية صدام حسين وشراء الذمم.

وأشار الطبطبائي الى ان الربيع العربي الكويتي بدأ في الازدهار والظهور لإعادة النظام وحماية الدستور وتطبيقه من خلال التمسك بالشرعية الصحيحة.

من جهته، قال الناشط السياسي م.طلال منيزل ان هناك نوابا حافظوا على مبادئهم يوم تبدلت المواقف ومنهم النواب الموجودون اليوم في الندوة فهم يتصدون لكل من يحاول التعدي على مصلحة البلد لأنهم نواب الأمة والآن مع الأسف الشديد يتعرضون لحملات من التشويه ولكن الأيام تثبت حقيقتهم الصحيحة.

واضاف ان المبلغ قد تعدى الـ 25 مليونا، متسائلا من أين جاءت هذه الأموال؟ فهل هذه الأموال دفعت لنواب فقط ام غيرهم؟ وايضا لماذا تدفع هذه الأموال؟

وتابع: ان المواطنين اليوم يريدون إجابات في هذه القضية وايضا أحب ان أشكر البنوك التي بادرت بتحويل أصحاب الأرصدة المتورمة ونطالبهم بتدعيمها بالأدلة والمستندات حتى تكون الحقيقة واضحة.

وأشار الى ان المواطنين اليوم يدخل الى أنفسهم الشك في المؤسسة التشريعية التي يجب عليها ان تبادر الى تبرئة نفسها بالإجابة عن جميع التساؤلات، مشيرا الى ان وضع الكويت خارجيا أصبح سيئا خاصة مع تقارير البنك الدولي.

وبين منيزل ان تعاملنا مع الحكومة وفق الدستور الذي هو خط أحمر لنا، واضاف منيزل: على السلطة عدم الاستماع لمن يحرضكم ضد الشباب الذين ولائهم للكويت ولصاحب السمو الأمير.

وطالب النواب قائلا عليكم طلب لجنة تحقيق في هذه القضية واستخدام الوسائل الدستورية للتصدي لمثل هذه الأمور.

بدوره، قال د.ثقل العجمي ان القانون ألزم البنوك التبليغ عن الإيداعات المشبوهة سواء كان هذا غسيل أموال أو رشوة.

وأوضح العجمي ان هناك تقارير أجنبية لأنشطة غير مشروعة لما يسمى بالاستخبارات الإيرانية من خلال الاتجار بالمخدرات، مشيرا الى دور النيابة في ان تقوم بالتحقيق في مثل هذه الجرائم بمجرد علم السلطة، فلا تلزم بالبلاغ فقط الوارد من البنوك ولكن يجب ان تقوم باستكمال اي بيانات ناقصة في هذه القضية وتحمل البنك مسؤولية في حال عدم اكتمال البيانات.

وأشار العجمي الى ان الكويت ستصبح أرضا خصبة لغسيل الأموال من خلال تقارير دولية للبنك الدولي وعلى الحكومة الالتزام بالاتفاقيات لمكافحة غسيل الأموال.

● ناصر الوقيت

جانب من الحضور في الندوة

المطوع يسأل عن التعيينات في «الكويتية»

عدنان المطوع

وجه النائب عدنان المطوع سؤالا لوزير المواصلات جاء فيه: صدر القانون 2008/6 والمتعلق بشأن خصخصة الخطوط الجوية الكويتية والذي يهدف الى تخفيض الأعباء المالية، وجاء القانون لينظم إجراءات متعددة ومنها فيما يتعلق بتضخم مصروفات الموظفين بتشجيع الكوادر الوطنية على التقاعد المبكر والحد من العمالة غير الكويتية، وعليه نرجو تزويدنا بالآتي: نسخة من الكتاب الصادر من وزير المالية الى رئيس مجلس إدارة مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية رقم (م/5/11 ـ 340) المؤرخ 1991/5/29 والخاص بضرورة عدم إجراء أي تعيينات جديدة والاكتفاء بالجهاز الإداري الحالي.

وكشف تفصيلي بعدد العمالة غير الكويتية بالمؤسسة والشركات التابعة لها التي تم تعيينها بعد صدور القرار 2008/6 موزع حسب جهة العمل والإدارة موضح فيه الاسم والجنسية وتاريخ التعيين والمسمى الوظيفي وتاريخ الميلاد والمؤهل الحاصل عليه والمرتب عند التعيين والمرتب الحالي.

والنسبة المئوية للعمالة الكويتية مقارنة بغير الكويتية لمؤسسة الخطوط الجوية الكويتية والشركات التابعة لها كل على حدة.

وأكد ان مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية لديها أرصدة حسابات مدينين مع مكاتب السياحة والسفر وعليه ارجو تزويدي بالآتي:

1. اجمالي مبالغ وأرصدة حسابات المدينين من الشركات ووكلاء الطيران للمؤسسة بتاريخ 2011/3/31.
2. الديون المشكوك في تحصيلها في تاريخ 2011/3/31 وبيان ما اذا أصبحت بحكم المعدومة في دفاتر المؤسسة.
3. إجمالي حجم مبالغ المدينين للمؤسسة بتاريخ 2011/3/31 الذين لم يتخذ ضدهم أي إجراء قانوني حتى تاريخ ورود السؤال متضمنا أسماء العملاء التجاريين من شركات ووكالات ومبلغ المديونية لكل منها.
4. أسماء العملاء التجاريين والشركات المشكوك في تحصيل ديونها مشفوعا بمبالغ المديونية والإجراءات القانونية التي تمت حيالها.

الصرعاوي يطالب بوقف إزالة بعض مكونات أحد المجمعات

عادل الصرعاوي

طالب النائب عادل الصرعاوي سمو رئيس مجلس الوزراء بتحمل مسؤولياته بوقف الإجراءات الخاصة بإزالة بعض مكونات مجمع انوار الصباح والمتخذة من قبل بلدية الكويت ووزارة الداخلية وبالأخص خلال الشهرين السابقين والتي يطالب بها مكتب ورثة الشيخ احمد الجابر الصباح وذلك كون ملكية هذا المجمع تعود لأملاك الدولة استنادا للمبادلة التي تمت وفقا لقرار المجلس البلدي سنة 1975. وقال الصرعاوي في تصريح صحافي وعليه لا صفة قانونية لهذه المطالبة وان قرار المجلس البلدي بتاريخ 2011/4/19 بالموافقة على العدول عن المبادلة والتي تمت بعد 35 سنة هو بطبيعة الحال مخالفة صريحة للقانون رقم 105 لسنة 1980 (المعدل بالقانون رقم 7 لسنة 2008) وبالأخص المادة الثانية والتي تنص على «انه لا يجوز في جميع الأحوال مبادلة أملاك الدولة بأملاك الغير».

وأكد النائب الصرعاوي ان وجه الغرابة يأتي بأن طلب العدول عن المبادلة يأتي بعد 35 سنة من الموافقة عليها وان عدم اتخاذ الإجراءات القانونية بنقل ملكية جزء من مكونات مجمع أنوار الصباح من قبل وزارة المالية الى ملكية أملاك الدولة قبل 35 سنة منذ سنة 1975 لن يكون مبررا للعدول عن المبادلة حيث ان وزير المالية بموجب اجابته عن سؤالنا البرلماني بتاريخ 2010/8/8 أوضح أنه حتى تاريخ الإجابة عن السؤال لم ترد لوزارة المالية (إدارة أملاك الدولة) المعاملة الخاصة بمجمع املاك الدولة فهل يعقل ان يستغرق وصول معاملة من بلدية الكويت إلى مجمع الوزارات وزارة المالية اكثر من 35 سنة الأمر الذي يلقي بظلاله على أملاك الدولة بشكل كامل وهل تأخر وصول المعاملة يعني في النهاية ضياع أملاك الدولة. واستغرب النائب الصرعاوي هذا التجاهل الحكومي لمجلس الأمة ذات العلاقة بمجمع أنوار الصباح حيث سبق لمجلس الأمة ان قرر في جلسته بتاريخ 2009/11/17 طلب مناقشة اسقاطات مجمع انوار الصباح وفق الطلب الذي قدم والذي ينص: «بالإشارة إلى السؤال الموجه من النائب عادل الصرعاوي الى وزير المالية حول مشروع أنوار الصباح ولما تعكس الإجابة أية إجراءات محددة لتغطية قرارات المجلس البلدي وانطلاقا من الحرص على املاك الدولة نتقدم نحن الموقعين ادناه بطلب هذا الموضوع على المناقشة العامة». وأكد النائب الصرعاوي ان هذا التجاهل يتمثل في عدم مبادرة الحكومة منذ ذلك التاريخ 2010/11/17 حتى تاريخه وعدم تقديم اي بيان حكومي يرد على طلب المجلس للمناقشة وخصوصا أن هناك قرارات سابقة للمجلس البلدي تؤكد المخالفات والضرر بالمال العام إثر قرار المجلس البلدي الذي اقر المبادلة التي تمت سنة 1975 الأمر الذي يؤكد بشكل قاطع أن هناك حقيقة تريد الحكومة اخفاءها بشأن مجمع انوار الصباح وخصوصا أن مجمل الإجابات الواردة من بعض الوزراء تؤكد ذلك وخصوصا بتحججهم بعدم الاختصاص أو بعدم ورود المعاملة وعليه سنعاود توجيه الاسئلة بشأن مجمع أنوار الصباح مطالبا سمو رئيس مجلس الوزراء التدخل المباشر والسريع كونه على رأس السلطة التنفيذية. ومؤكدا في هذا الصدد عدم إعفاء كل من الوزراء المعنيين العدل والمالية (إدارة أملاك الدولة) والبلدية مسؤوليتهم في هذا الموضوع.

دليهي: موقفي ثابت ولن يتغير من كادر المعلمين ومكافأة الطلبة

دليهي الهاجري

جدد النائب دليهي الهاجري تأكيده على دعم المعلمين في اقرار الكادر الخاص بهم والطلبة في أحقيتهم للمكافأة التي صوّت عليها مجلس الأمة بالأغلبية الساحقة، معلنا عن توقيعه على الطلب النيابي بإعادة التصويت على اقرار كادر المعلمين ومكافأة الطلبة في جلسة 25 أكتوبر المقبل، مبينا ان المعلمين لهم حقوق أولها اقرار الكادر واعتبار مهنة التعليم من المهن الشاقة، كما ان أبناءنا الطلبة في حاجة الى زيادة المكافأة الخاصة بهم ليستطيعوا مواكبة غلاء المعيشة والأدوات التعليمية المساندة لهم في تحصيلهم العلمي.

وقال الهاجري في تصريح صحافي ان موقفي ثابت ولن يتغير من كادر المعلمين ومكافأة الطلبة لأنه نابع من قناعة راسخة وأصيلة بأهمية العمل التربوي وقد وقعت على الطلب النيابي صباح امس الأول بإعادة التصويت على اقرار كادر المعلمين ومكافأة الطلبة في جلسة 25 أكتوبر المقبل، موضحا ان قناعاتنا راسخة بأحقية المعلمين لهذا الكادر الذي تأخر كثيرا حيث وقع على المعلم الكويتي الكثير من الظلم ونحن اليوم يجب ان نرفعه عنه باقرار الكادر.

وأضاف: ان كادر المعلمين تأخر أكثر من اللازم ويجب ان يقر بأسرع وقت ممكن ليكون دافعا للمعلمين لكي يطوروا من ذاتهم وان يعيدوا برمجة أنفسهم لتطوير مستوى التعليم في جميع مراحله وان يضعوا مصلحة البلد بين أعينهم فنحن اليوم بحاجة الى معلم قادر على العطاء في ظل توفير مستوى معيشي راق له من خلال الكادر، لافتا الى ان الكويت مقبلة على تطور تنموي كبير ويجب ان يكون المعلمون قادرين على مقارعة هذه التحديات فمستوى التعليم الحالي غير مقبول ولكننا نقدر ما مر به المعلم من مأساة وتجاهل من قبل الحكومة ساهم في تعطيل التطور التعليمي.

وأشار الهاجري الى ان الطلبة كذلك يجب ان تقر لهم المكافأة المجزية التي تعينهم على اتمام المسيرة التعليمية في ظل وفرة مالية تعينهم على المعيشة وجلب ما يعينهم على مواصلة تعليمهم العالي والأكاديمي، مشيرا الى ان ضعف المكافأة الطلابية أجبر العديد من الطلبة على انهاء مسيرتهم التعليمية دون اتمامها ليستطيعوا مسايرة الغلاء المعيشي الذي تمر به البلاد دون مراعاة حكومية لما تمر به المسيرة التعليمية من مشقة على الطالب والمعلم.

وتابع: ان الغالبية النيابية منحت المعلمين والطلبة حقوقهم فعلى الحكومة الا تكون حجر عثرة في طريقهم وعليها ان تكون خير معين لهذه الشريحة المهمة في البلد وان تقر هذه الزيادة والكادر دون مماطلة قبل جلسة 25 اكتوبر المقبل وتتعاون مع المجلس في دعم العملية التعليمية من خلال موافقتها على دعم شريحة مهمة في البلد وهم الطلبة والمعلمون ولا تعطل المطالب المستحقة لهذه الفئة المهمة في المجتمع.

الدعوة عامة
أفراح الماجد
يتشرف
سالم ماجد الدوسري
بدعوتكم لحضور
حفل زفاف ابنه
مبارك
وذلك مساء اليوم الخميس الموافق ٢٠١١/٩/١٥
في صالة الدبوس بالفحيحيل
للاستفسار: ٩٧٧٧٧٠٤٣
وبحضوركم يتم الفرح والسرور
نعتذر عن قبول العانية